ملخص الرسالة

نظرا لأهمية وقدسية المال العام , وما سببته جرائم الفساد المالي والاداري من استنزاف للمال العام , وما افرزته هذه الجرائم من مخاطر واثار سلبية خطيرة على المجتمع من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , وضرورة بذل كافة الجهود وعلى كافة الاصعدة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة . ومن هذه الأصعدة هو الصعيد التشريعي والقانوني الذي يتطلب دراسة العديد من التشريعات والقوانين الحالية انطلاقا من اهمية اعادة النظر بها بالشكل الذي يضمن تحقيق الفاعلية والنجاعة في مكافحة ومواجهة هذا النوع من الجرائم مستفيدين من الجهود والاتفاقيات الدولية التي تصب في هذا الجانب والتي اخذت تتصاعد بوما بعد اخر .

وقد تناولت هذه الرسالة أوجه الاتفاق والاختلاف بين التشريعات العراقية واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، وكذلك دراسة العديد من النصوص الجنائية في التشريعات العراقية وربطها بالواقع العملي ، وتحديد أوجه القصور فيها وسبل معالجتها بطريقة تساهم في التصدي لجرائم الفساد المالي والاداري . وقد تم التوصل الى نتائج وتوصيات عديدة انصبت على وجود مواطن قصور في بعض التشريعات الحالية المعنية بمكافحة جرائم الفساد المالي والادري ، وتم اقتراح التوصيات اللازمة المتضمنة ضرورة تدخل المشرّع لمعالجة هذا القصور .